مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 92 (من 15 إلى 22 نوفمبر 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2
- **حتى الآن كرزاي هو الذي يحكم أفغانستان!**
- هل الخلاف هو سبب تأخّر تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة؟ 3
- الخلاف على لجان الانتخابات 4
- إلى متى الانتظار؟ 4
- هل كرزاي يحكم حتى الآن؟ 5

باكستان عنصر مهم في خارجية الرئيس الأفغاني الجديد

- إلى أين تتجه العلاقات الباكستانية الأفغانية؟ 7
- الفرص المشتركة 8
- تصريح أشرف غني المهم بشأن إسلام آباد 9
- محاولة باكستان لتحسين سمعتها 9
- العلاقة الأمنية الدفاعية مع باكستان 10
- العلاقات التجارية 11

مقدمة

في هذا العدد من تحليل الأسبوع، يقدم لكم قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة تأخر إعلان الرئيس الأفغاني الجديد أعضاء حكومته على إثر خلافات موجودة مع فريق الرئيس التنفيذي، ونناقش زيارة الرئيس الأفغاني إلى باكستان وتصريحات الطرفين في هذه الزيارة.

وعد أشرف غني الرئيس الأفغاني بانه سيعلن أعضاء حكومته خلال 45 يوما، ولكن ورغم انقضاء الأجل لم يتم إعلان حكومته بعد، وهناك شائعات تقو إن طرفي "حكومة الوحدة الوطنية" لديهما خلافات على قضايا مهمة. ما هي النقاط الحساسة والموانع الكبيرة أمام عمل الفريقَيْن؟ وإلى أين تتجه الأوضاع؟

وفي صعيد غير بعيد، أثارت زيارة الرئيس الأفغاني الجديد إلى باكستان جدلا واسعا بشأن نتائجها. فإلى أين تتجه العلاقات الأفغانية الباكستانية؟ ما الذي جرى خلال زيارة أشرف غني إلى إسلام آباد؟ وكيف ستؤثر هذه الزيارة على العلاقات الثنائية؟ هذه الأسئلة تمت مناقشتها في هذه الورقة التحليلية وإليكم التفاصيل:

حتى الآن كرزاي هو الذي يحكم أفغانستان!

تم تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية" بعد تأخّر إعلان نتائج الانتخابات الأفغانية لشهور. وهي حكومة دون بنية قانونية في الدستور الأفغاني، وإنما شُكّلت إثر توافق الفريقَيْن المنافسَيْن وبضغوط أجنبية. وشمل هذا التوافق تقاسم السلطة "مناصفة تماما"، وكان يُتوقع أن لا يطال التقاسم أكثر من مناصب الوزراء.

وعد الرئيس الأفغاني الجديد أشرف غني في يوم أدائه اليمين الدستورية بأنه سيشكل حكومته خلال 45 يوما.

ووعد أيضا بأن يتم تشكيل حكومته من أناس نشطاء ومخلصين وذوي تخصصات، وعندما تأخر إعلان الحكومة، عزى ذلك المقربون منه إلى انتخاب وجوه جيدة وأنه لا شيء يدعو للقلق، ولأن "ما يحل حُلوا لا بأس بريثه".

هل الخلاف هو سبب تأخّر تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة؟

لقد حاول الفريقان معا أن لا يظهرا أهمية للخلافات وأن يرفضاها أيضا، ولكن وبمرور الأيام تقوت الشائعات بأن الفريقين غير متفقين بشأن تقاسم السلطة وبأن الفريق المشكل من عشرة أفراد للفريقين والمخوّل إليه انتخاب أعضاء الحكومة قد توقف عمله عند كيفية تقاسم السلطة.

وظهرت المشكلة عندما لم يقتنع الفريق الثاني، أي فريق د.عبدالله بشأن تقاسم السلطة على مستوى الوزراء، بل قدّم للفريق الآخر قائمة تفصيلية، تم فيها تصنيف المناصب بشكل "مفتاحي" و"غيرمفتاحي" ويشمل الوزارات ونواب الوزراء والرؤساء والسفراء.

ومن هنا حدث خلاف في تعريف "المفتاحي" و"غير المفتاحي". على سبيل المثال إن وزارة المالية منصب مالي "مفتاحي" برأي الفريقين، ولكن برأي فريق عبدالله عبدالله إن بعض رياسات هذه الوزارة مناصب "مفتاحية" بأيضا. بشكل عام وبرأي فريق عبدالله عبدالله إن المناصب المفتاحية في الحكومة أكثر بكثير من فريق أشرف غني ولم يتفق الطرفان بعد على تعريف واضح للمناصب المفتاحية.

يقال إن بقاء هذه القضية طي الكتمان وعدم ظهورها في الإعلام وللشعب هو من فعل الضغوط الأجنبية.

الخلاف على لجان الانتخابات

إن إرثا آخر لحكومة الوحدة الوطنية من أيام حامد كرزاي هو قضية لجنة الانتخابات ولجنة شكاوى الانتخابات. إذ يطلب عبدالله عبدالله إجراء تعديلات فيها، وأن يتم عزل المسؤولين والعاملين فيها الذين أحدثوا التزوير وسببوا الأزمة الانتخابية، وأن يتم تعديل قوانين الانتخابات كي لا تسبب الانتخابات البرلمانية أزمة أخرى، إلا أن الرئيس أشرف غني قد آثر الصمت في الأمر. والحال أن دورة البرلمان الأفغاني بقيت منها ستة أشهر وينبغي إجراء انتخابات برلمانية جديدة.

من جانب آخر، لا يجيز الدستور الأفغاني للبرلمان، في عامه الأخير، إحداث أي تعديل في قانون الانتخابات كما في قانون اللجان الانتخابية، وهي عرقلة أخرى في وجه التغيير.

وإن يتم إجراء الانتخابات البارلمانية تحت إشراف هذه اللجان وعبر هذه الوجوه، فمن دون أدنى شك سوف يكون مصيرها نفس مصير الانتخابات الرئاسية. إن رؤساء وأعضاء هذه اللجان منصوبون من قبل الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي، وهو متهم أيضا بتأزيم الانتخابات الرئاسية عبر إعمال هؤلاء الأفراد.

إلى متى الانتظار؟

يقال إن الحكومة الجديدة سوف يتم إعلان تشكيلها قبل مؤتمر لندن، وحتى عندما تم تأجيل المؤتمر كانت هناك شائعات تقول إن المؤتمر تم تأجيله بسبب تأخر إعلان الحكومة. كان من المقرر أن يتم إعلان الحكومة قبل مؤتمر لندن، أي قبل 4 من ديسمبر/كانون الأول 2014م. ولكن يبدو هذا الأمر الآن غير عملي، لأنه من المقرر أن يشارك

الرئيس الأفغاني قبل مؤتمر لندن في قمتين أخريَيْن، قمة سارك وناتو. ولذلك ليست هناك إمكانية لإعلان الحكومة قبل مؤتمر لندن.

من جانب آخر إن مؤتمر لندن فرصة للحكومة الجديدة أن ترغب المجتمع الدولي ليستمر في دعمه لأفغانستان، ولكن الرئيس الأفغاني سوف يشارك في المؤتمر من دون رفع الخطوة الأولى، أي انتخاب أعضاء الحكومة.

لا شك أن المجتمع الدولي يشعر بقلق من وجود الخلافات بين الفريقن رغم طمأنة عبدالله عبدالله وأشرف غني. واستمرار هذه الحال سيثير قلقا للشعب الأفغاني. وفيما يتجه الوضع الاقتصادي نحو أزمة، وعلى حد قول مسؤولي وزارة المالية، قد لا تتمكن أفغانستان من دفع رواتب العاملين إلى شهر آخر، قد يسبب تأخر إعلان الحكومة يأسا للشعب.

ويطلب المجتمع الدولي من الحكومة الجديدة أن تكافح الفساد. وفي أول أيام عمله رئيسا لأفغانستان، واستجابة لهذا الطب أصدر أشرف غني فرمانا لفتح ملف "بنك كابل"، وكان من المقرر تصفية حسابه قبل مؤتمر لندن، وهو ما تأخر أيضا.

وأثناء محاكمة المتهمين في ملف "بنك كابول"، ظهر أسماء من أسرة كرزاي ومن أقربائه. وإن يتفتح الأمر كثيرا سوف تظهر أسماء أخرى وتشكل مشكلة للحكومة الجديدة.

هل كرزاي يحكم حتى الآن؟

يقوم أشرف غني حاليا بإدارة البلد عبر وزراء ومحافظين غير دائميين، ولا يمكن لهذه الحالة أن تدوم. وهؤلاء الوزراء هم عناوين فساد عهد كرزاي. وليست لهم سمعة حسنة من قبل أيضا. ومن أجل هذا وعد أشرف غني للشعب بأنه لا ينتخب الوجوه القديمة، والآن وبعد مُضي شهرين تقريبا من عمر الحكومة الجديدة، تلك الوجوه هي التي تحكم البلد، وتشارك شورى الوزراء كل يوم أثنين، ولا يزال محافظي أيام كرزاي هم في مناصبهم يأمرون وينهون.

وإذا ما تم إجراء الانتخابات البرلمانية تحت إشراف اللجنة الحالية وعبر وجوه منصوبة من قبل كرزاي، فسوف يكون للرئيس السابق يد طولى في الانتخابات البرلمانية.

فما الذي تغيّر؟ من الحكومة السابقة تنحى كما يبدو حامد كرزاي فقط، وهيكلة الحكومة هي نفسها أيام كرزاي، وتحكمها نفس الوجوه والرموز. بعبارة أخرى لا يزال كرزاي هو الذي يحكم أفغانستان، وأما عبدالله عبدالله وأشرف غني فمنشغلان بالخلاف على تعريف المناصب المفتاحية وغير المفتاحية!

باكستان عنصر مهم في خارجية الرئيس الأفغاني الجديد

يبدو من الزيارات الخارجية الثلاث للرئيس الأفغاني الجديد بأنه يعطي أهمية كبيرة للدول الجارة وللعالم الإسلامي، وله أمل في ذلك يخص عملية إحلال السلام في بلده. رغم عدم وضوح إمكانية نجاحه في إحلال الاستقرار إلا أن خطواته الأخيرة جديرة بالتقدير.

وقد أظهر الرئيس الأفغاني أشرف غني خلال زيارته لباكستان أمام الصحفيين أملا بأن تتحسن العلاقات الثنائية بين كابول وإسلام آباد. ويعول السيد غني على تحسين هذه العلاقات لأنه يرى بأن المسؤولين الأفغان السابقين كانوا يقومون بزيارات مفاجئة لباكستان والحال أنه هو رتب الأمور لزيارته وتوجه إلى إسلام آباد حاملا معه برنامجا تفصيليا.

إلى أين تتجه العلاقات الباكستانية الأفغانية؟

بما أن أشرف غني قام قبل زيارة باكستان بزيارة السعودية والصين، فإن زيارته إلى باكستان ليست فقط حلقة من تلك السلسلة، بل هي مرآة أيضا لدبلوماسية كابول النشيطة في عملية السلام. وتكمن أهمية تينك الدولتين في أنهما صديقتا باكستان الاستراتيجيتان، ويرى كثير من المحللين بأن أشرف غني ينوي وضع ضغوط عبر هاتين الدولتين على باكستان لتعلب الأخيرة دورا إيجابيا في عملية السلام الأفغانية.

إن كان ذلك هدف أشرف غني الحقيقي فإنه سيحققه إلى حد ما، لأن المسؤولين الباكستانيين رفيعي المستوى أكّدوا إجراء محاولات جادة ليجعلوا حركة طالبان مستعدة للمحادثات. ولكنه إذا أراد بذلك ضرب طالبان وإجراء علمليات ضدهم ففي نهاية الزيارة سينعدم الأمل بتحقق الهدف، لأن تصريحات "مولانا فضل الرحمان" من جانب، ومن جانب آخر التصريحات الأخيرة لمستشار الأمن الوطني الباكستاني سرتاج عزيز مثيرة للشكوك لدى الشعب الأفغاني، وهي نموذج آخر من ازدواجية السياسة الباكستانية.

ومع وصول أشرف غني إلى سدة الحكم سنحت للطرفين فرصة كبيرة لتحسين العلاقات. مع أن تصريحات سرتاج عزيز الأخيرة عكّرت العلاقات مرة أخرى، إلّا أن الطرفين، إلى الآن وإلى حد ما، استغلا هذه الفرصة نوعا ما.

يكن الرئيس الأفغاني أهمية كبيرة للعلاقات الجيدة وللصداقة مع باكستان، لذك دعى من طرفه الرئيس الباكستاني ممنون حسين إلى حضور حفل تنصيبه، وفي الخطوة الثانية قال لسرتاج عزيز المستشار الأمن الوطني الباكستاني إن على الطرفين إنهاء تبادل التهم. وفي زيارته إلى إسلام آباد صرّح السيد غني بأنه ينبغي نسيان الماضي وأن لا ندعه يفسد الحاضر.

الفرص المشتركة

إن هناك فرصا وتحديات مشتركة أمام البلدين، ويتصدر الفرص مشروعا "تابي" و"كاسا1000" اللذان يصلان آسيا الوسطى بآسيا الجنوبية. وهما مشروعان يكون من شأنهما إلى جانب مصلحة البلدين أن يؤثرا على المنطقة بطريقة إيجابية.

وتعتبر غرف التجارة في البلدين المحادثات التجارية الثنائية فرصة كبيرة، وتتطلع إلى تقارب اقتصادي بين الجارتين. ومن جانب آخر يريد أشرف غني عبر مشروع "مؤتمر قلب آسيا" ومشروع طريق الحرير الجديدة والمراكز الاقتصادية بأن يحسن العلاقات الثنائية بين البلدين.

تصريح أشرف غني المهم بشأن إسلام آباد

مع أن التفاصيل المهمة من تصريحات أشرف غني في إسلام آباد لم تجد طريقا إلى الإعلام، إلا أنه خفّض في مشروع "كاسا1000"[1]، إتاوة النقل التي تدفعها باكستان إلى أفغانستان إزاء كيلو وات واحد من الكهرباء، من 2.5 سنت إلى 1.25 سنت. وبناءً على كتابات لدبلوماسيين باكستانيين فسخ استيراد الأسلحة من الهند الذي كان تحكم به اتفاقية هندية أفغانية استراتيجية.

إن اتفاقية أخذ الأسلحة من الهند كانت قد استفزت باكستان كثيرا، واهتمت الهند أيضا بالقلق الباكستاني ولم تبعث أسلحة هندية إلى أفغانستان وكانت تعمل على إبرام اتفاقية أخرى لتحصل على الأسلحة من روسيا لأفغانستان. وقد عمل أشرف غني كل ذلك من أجل تحسين العلاقة مع باكستان وبناء الثقة بين الطرفين.

يرى بعض المحللين بأن زيارة أشرف غني إلى مقر الجيش الباكستاني كان خارج البرنامج ولكن وبالنظر إلى هذه الخطوة يظهر أنه كان يهم ذلك وكان يعرف أن جيش باكستان واستخباراتها تلعب دورا كبيرا في سياسة باكستان، ولذلك أراد أشرف غني الحديث مباشرة مع صناع القرار بشأن أفغانستان في باكستان.

وفي هذا الصعيد أرسلت باكستان سرتاج عزيز إلى كابول ليقترح على أشرف غني زيارة إسلام آباد. بعدها زار قائد الجيش الباكستاني راحيل شريف كابول، وعلى حد مصادر رسمية أكد تعاونه في عملية السلام الأفغانية. إلى جانب ذلك قام رضوان أختر رئيس الاستخبارات الباكستانية بزيارة إلى كابول، ورغم عدم ظهور تفاصيل زيارته، يقال إن حديثه انصب على الجانب الأمني بين الطرفين.

محاولة باكستان لتحسين سمعتها

لم تملك باكستان بعد تشكيلها سمعة حسنة في أفغانستان، ولكن بعد الغزو السوفيتي سنحت لها الفرصة لتحسين السمعة وللحصول على عقول الأفغان. ومن هنا فكر قائد الجيش الباكستاني حينها ميرزا أسلم بيك على أن تعمل باكستان من أجل الحصول على عمق استراتيجي في أفغانستان.

[1] هو مشروع نقل الكهرباء من طاجكستان إلى باكستان عبر أفغانستان.

وأثناء الحرب الأهلية الأفغانية كان الدور الباكستاني موجودا خلف كل نزاع، وبعد مجيء حركة طالبان اشتد الأمر كثيرا. منذ سبتمبر/أيلول2001م، إلى عام 2008م، كانت قوة باكستان المرنة في أفغانستان متجهة نحو التدني، ولذلك أرادت باكستان باختيارها محمد صادق سفيرا لها في أفغانستان أن توسع قوتها المرنة. ولذلك بدأ الجانب الباكستاني إعطاء منح دراسية للطلبة الأفغان، منذ عام 2009، وحتى الآن يدرس 2000 طالب أفغاني في الجامعات الباكستانية. وإضافة إلى ذلك ولتحسين السمعة شرعوا في الداخل الأفغاني بالمشارع الآتية:

- جامعة لياقت علي خان للهندسة في ولاية بلخ الأفغانية.
- مدرسة رحمان بابا في كابول العاصمة.
- كلية تحليل أدب ولغة الشاعر محمد إقبال في جامعة كابول.
- كلية "سر سيد" للعلوم في جامعة ننكرهار.
- مركز "نشتر كردي" في جلال آباد.
- مستشفى جناج 400 سرير في كابول.
- مستشفى نايب أمين الله خان 200 سرير في لوجر.
- الطريق السريع بين جلال آباد طورخم[2].

العلاقة الأمنية الدفاعية مع باكستان

بعد عام 2011م، تدهورت العلاقات بين كابول إسلام آباد كثيرا. عندما قُتل في هذا العام الأستاذ رباني من جانب، ومن جانب آخر وقعت أفغانستان اتفاقية استراتيجية مع الهند اتسعت رقعة انعدام الثقة بين البلدين أكثر، وظهر ذلك جليا في تصريحات قائد الجيش الباكستاني الجنرال إشفاق كياني كما في تصريحات الرئيس الأفغاني حامد كرزاي.

انتقد حامد كرزاي الجانب الباكستاني لتأييده طالبان وشعرت باكستان بقلق شديد من اتساع الدور الهندي في أفغانستان ومن قيام الهند بتدريب الجيش الأفغاني. وحينها اقترحت باكستان تدريب الجيش الأفغاني ولكن برودة

[2] Muhammad Asif AhmadZai, Pakistan Promises Scholarships for Afghans, Pajhwok afghan news, see online: <http://www.pajhwok.com/en/2013/11/09/pakistan-promises-scholarships-afghans>

العلاقة بين كابول وإسلام آباد حالت دون ذلك. وكان ذلك مقلقا جدا للجانب الباكستاني، لأنه راى في عدم قبول أفغانستان ذلك خسارة مستقبلية لباكستان في أفغانستان وأن تفوز الهند بالقوى القادمة في أفغانستان.

وللحد من القلق الباكستاني، بشأن انفراد الهند بتدريب الجنود الأفغان دون باكستان، اقترح أشرف غني على الجانب الباكستاني بأن يقوم بتدريب الجيش الأفغاني. ومع ذلك تبقى تفصيلات ذلك غير واضحة، وهل يكون هذا التدريب قصير المدى أو طويل المدى.

ومن جانب آخر أوضح أشرف غني في لقائه مع قائد الجيش الباكستاني بأنه يريد اتساع الصداقة مع باكستان إلى الحقل الأمني والدفاعي. وبشكل عام يرى كثير من المحللين الأفغان والباكستانيين، أن خارجية أشرف غني في رفع القلق الباكستاني مع الحفاظ على السيادة الوطنية ستكون نجاحا كبيرا، وهو أمر رفع نحوه الرئيس الأفغاني خطوات جادة.

العلاقات التجارية

لأن أفغانستان ليس لها طريق إلى البحر، وبناءً على القانون الدولي[3] الذي ينص على أن يكون لمثل هذه الدولة حق على بقية الدول وخاصة الدول الجارة أن توفر لها طريق نقل إلى البحر. وقبل تشكيل باكستان كانت بين أفغانستان والهند البريطانية علاقات تجارية قوية، وكانت أفغانستان تستخدم ميناء كراتشي للتجارة مع دول أخرى.

بناءً على دراسة، منذ عام 1971م، إلى عام 1990م، تم تبادل الأمتعة بتكلفة 493 مليون روبية باكستانية كل عام، وهو يشكل 1.6 من مجموع التجارة الباكستانية السنوية ويشكل 5% من التجارة الأفغانية[4].

وفي عام 2000م، بلغت التجارة بين البلدين 170 مليون دولار، وبلغت في عامي 2010م و2011م، 2.5 مليار دولار، وإلى جانب ذلك وصلت تجارة النقل الأفغاني من عام 2000م، ومن 161 مليون دولار إلى 1.07 مليار دولار في عام 2009م[5].

[3] Convention on Transit Trade of Land-Locked States.
[4] Rahim, Tariq (1990). Pakistan-Afghanistan Trade (1971-1990), Area Study Centre (Central Asia), University of Peshawar.
[5] Chaudhry, sajid(July 17, 2010). Pak-Afghan Transit Trade Agreement: Afghanistan says high import duties causing smuggling. Daily Times.

واتفق في هذه الزيارة وزيرا المالية من الطرفين بأن تبلغ الأنشطة التجارية الثنائية خلال ثلاثة أعوام (إلى 2017م) 5 مليار دولار. وتم توقيع اتفاقية بشأن ذلك ومن أجل رفع العوائق الموجودة كالآتي:

- تبادل المعلومات الجمركية بين الطرفين.
- إحداث جمرك مشترك في معبر طورخم.
- ازدياد أيام العمل في الجمارك الحدودية إلى سبعة أيام في الأسبوع.
- نقل الأمتعة الأفغانية من كراتشي إلى بيشاور عبر خط سكة الحديد.
- تساوي تكلفة نقل الأجناس بين باكستان وأفغانستان.
- في حال إحلال الاستقرار في وزيرستان إعمال النقل الأفغاني عبر معبر غلام خان.
- ينبغي منح التجار الأفغان والباكستانيين تاشيرات "متعددة الدخول" لمدة عام.
- إيجاد علاقات وثيقة في الأمد القريب بين غرف التجارة والصناعة في لاهور وأفغانستان[6].

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com – info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: (+93) 784089590

[6]President's Trip to Pakistan and Significant Outcomes in Improving Trade Transit of Two Countries. See online:<http://www.acci.org.af/component/content/article/38-news/531-presidents-trip-to-pakistan-and-significant-outcomes-in-improving-trade-transit-of-two-countries.html>